طلب موافاته بتقرير بالتكاليف المالية على المال العام في شراء الأدوية أو غير ذلك

السعدون يسأل وزير المالية عن تأسيس «مستشفيات الضمان» وإجراءاتها وتكاليفها

أحمد السعدون

وجه رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ووزير المالية بالوكالة د. سعد البراك، ونص السؤال على الآتي:

في تاريخ 2010/2/28 نشر في الجريدة الرسمية القانون رقم 9 لسنة 2010 بإصدار الخطة الإنمائية للسنوات (2010/ 2011 – 2013 / 2014)، متضمنا في مادته الثانية الآتي:

(مادة ثانية):مع عدم الإخلال بأي نسب مقررة في أي قانون آخر، تحدد نسبة المساهمة في كل شركة من الشركات المشار إليها في الخطة وتخصص أسهمها على النحو التالي:

–1 نسبة لا تزيد على أربعة وعشرين في المئة (24 في المئة) من الأسهم للحكومة والجهات التابعة لها.

–2 نسبة لا تقل عن ستة وعشرين في المئة (26 في المئة) من الأسهم تطرح للبيع في مزايدة علنية تشترك فيها الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأخرى التي يوافق عليها مجلس الوزراء، وتستثنى من ذلك الشركات المنافسة المدرجة في تاريخ هذا المزاد حيث يمتنع عليها المساهمة بطريق مباشر أو غير مباشر في الشركات المطروحة، ويرسو المزاد على من يقدم أعلى سعر للسهم فوق قيمته الاسمية مضافاً إليها مصاريف التأسيس وعلاوة الإصدار – إن وجدت – ويلزم من يرسو عليه المزاد وبالسعر ذاته الذي رسا به المزاد، بالاكتتاب بجمع الأسهم التي تؤول إلى الدولة وفقاً لأحكام المادة الثالثة من هذا القانون.

–3 نسبة خمسين بالمئة (50 في المئة) من الأسهم تخصص للاكتتاب العام لجميع المواطنين.

وكان مما نشر في موقع جريدة الوطن في تاريخ 2012/4/14 في شأن مستشفيات الضمان الصحي الآتي:

في 8 مارس 2011، أعلن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتنمية الأسبق، الشيخ أحمد الفهد، عن طرح «شركة مستشفيات الضمان الصحي» كأولى شركات خطة التنمية لتحقيق منظومة صحية متكاملة تقدم خدمات الضمان الصحي والخدمات العلاجية بمشاركة القطاع الخاص وتطوير شروط مرجعية للشريك الإستراتيجي فضلا عن إدارة عملية التقييم، وجاء الإعلان عن الشركة ضمن 5 شركات تطرحها الحكومة للقطاع الخاص وتسعى للتخلص بواسطتها جزئيا من الخدمات التي تقدمها.

وأعلن الفهد عن أن شركة «مستشفيات الضمان الصحي» ستكون كبرى الشركات الصحية في منطقة الشرق الأوسط التي تعنى بتقديم الرعاية الصحية للوافدين، مشيراً إلى أن الحكومة وافقت على الاكتتاب بدلاً عن المواطنين في هذه الشركة بنسبة 50 في المئة ثم توزيعها على المواطنين بالمجان. (انتهى الاقتباس).

وكان مما نشر أيضاً في موقع الوطن المشار إليه الآتي:

أما رئيس اللجنة التأسيسية لمستشفيات الضمان الصحي محمد المنيفي، فقد أكد أنه تم تكليف الهيئة العامة للاستثمار لدراسة تأسيس شركة مستشفيات الضمان الصحي بالقرار الوزاري رقم 26 لسنة 2008، مشيراً إلى أن اللجنة التأسيسية كلفت شركة «تي إي جي» بالقيام بالدراسة الفنية والاقتصادية التي استغرقت أكثر من عام. (انتهى الاقتباس).

ورغبة في معرفة مراحل تأسيس شركة مستشفيات الضمان الصحي منذ صدور القرار الوزاري رقم 26 لسنة 2008 المشار إليه، وبعد ذلك منذ نشر القانون رقم 9 لسنة 2010 بإصدار الخطة الإنمائية للسنوات «2010/2011 – 2013/2014» في تاريخ 2010/2/28، ومعرفة جميع المراحل التي مر بها تأسيس الشركة والفترة الطويلة التي استغرقتها إجراءات وتكاليف تأسيسها بما في ذلك أتعاب شركة «تي إي جي» التي كلفت بالدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع ولجنة التأسيس، وموقف رئيس لجنة تأسيس الشركة عندما تمت دعوته أمام اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة في الفصل التشريعي الثالث عشر، ومدى صحة ما يشاع من أن الهيئة العامة للاستثمار عزلت عبر ممثليها الشريك الاستراتيجي، أي الشركة المسجلة في سوق الكويت للأوراق المالية التي فازت بالمزاد عندما طرحت نسبة 26 في المئة من أسهم الشركة، يرجى موافاتي بالآتي:

1. تكلفة الدراسة الفنية والاقتصادية التي كلفت بها شركة «تي إي جي» وصورة من هذه الدراسة.

2. لماذا أصرت الهيئة العامة للاستثمار على الاستمرار في محاولات تأسيس شركة الضمان الصحي خارج إطار القانون رقم 9 لسنة 2010 بإصدار الخطة الإنمائية للسنوات (2010/2011 – 2013/2014)؟ مع موافاتي بصورة من أي تقرير قدمه رئيس لجنة تأسيس الشركة عن الاجتماع الذي حضره في اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الأمة في الفصل التشريعي الثالث عشر.

3. أسباب تراجع الهيئة العامة للاستثمار والتزامها بصحيح حكم القانون المشار إليه وطرحت بالمزاد النسبة التي نص عليها القانون (26 في المئة) في سوق الكويت للأوراق المالية بعد أن أضاعت الهيئة فترة طويلة في إجراءات تخالف صريح حكم القانون المشار إليه.

4. ما السند القانوني في شأن ما تردد من أن الهيئة العامة للاستثمار عبر ممثليها عزلت ما أطلق عليه «الشريك الإستراتيجي» أو الشركة التي أعلن عن فوزها بالمزاد عبر طرح النسبة المقررة بالقانون على الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية؟ مع تزويدي بأي محاضر سواء للجمعية العمومية للشركة أو لمجلس إدارتها في هذا الشأن، وموقف الجهات الرسمية الكويتية المختصة «وزارة التجارة والصناعة» مثلا، وبيان موقف الهيئة العامة للاستثمار.

5. إفادتي بأي قضايا رفعت أمام القضاء في هذا الشأن – إن وجدت – والأحكام التي صدرت في شأنها حتى الآن.

6. موافاتي بتقرير بالتكاليف المالية على المال العام في شراء الأدوية أو غير ذلك لكل سنة تأخير لبدء تشغيل مستشفيات الضمان الصحي التي كانت ستشمل 62 في المئة من المقيمين، وما يقابل ذلك من إضاعة فرصة تحسين أداء الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين وتوفير الدواء لهم في المستشفيات الحكومية.

7. موافاتي بأسماء أعضاء مجلس إدارة مستشفيات الضمان الصحي والجهات التي يمثلونها منذ تأسيس الشركة.

دراسات الجدوى أظهرت أن المشروع مجدٍ اقتصادياً ويساهم في تحقيق أرباح تصل إلى 140 مليون دينار

جوهر لرئيس الوزراء: لماذا تأخر تفعيل قانون «تطوير المستودعات العامة والمنافذ الحكومية»؟

حسن جوهر

قال النائب الدكتور حسن جوهر إنه وجه سؤالا برلمانيا إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح عن أسباب التأخر في تنفيذ القانون رقم 5 لسنة 2008 في شأن تأسيس شركات تطوير وتنفيذ المستودعات العامة والمنافذ الحكومية.

وأوضح جوهر في تصريح صحافي أنه وفقا لأرقام الميزانية الأخيرة بلغت إيرادات النفط 17 مليار دينار في حين بلغت المرتبات فقط 15 مليار دينار أي ما يعادل 90 في المئة من إيرادات النفط.

وأضاف إنه نتيجة لذلك لم يتبق لدينا أي إيرادات مالية لتحمل أعباء التنمية والاستحقاقات الكبيرة التي ينتظرها الشعب الكويتي من زيادة الرواتب والارتقاء بمستوى معيشة المتقاعدين وخطة التنمية وتطوير الخدمات.

وأكد جوهر أن كل هذه الأمور تحتاج إلى تنويع مصادر الدخل بشكل ملح وعملي وواقعي وإلا سنكون جميعا أمام وضع كارثي في المستقبل القريب.

وأوضح أن تنويع مصادر الدخل له صور متعددة، سيطرح أمام الشعب الكويتي إحدى الصور المهمة لبيان مستوى تعاطي الحكومة مع مثل هذه المشاريع ومدى جديتها في التنفيذ فيما يتعلق بقانون تأسيس شركات تطوير وتنفيذ المستودعات العامة والمنافذ الحكومية.

ونوه بأن القانون يساعد في تنشيط قطاع المشروعات اللوجستية في الكويت، كما يساهم في تخفيف العبء على التاجر والمستهلك فيما يتعلق بالزيادة المصطنعة في ارتفاع الأسعار الذي وضع الشعب الكويتي أمام ضغط كبير جدا.

وأكد أن هذا القانون يساهم في تفعيل مفهوم التجارة البينية ويعزز المركز المالي والتجاري لدولة الكويت خصوصا في المناطق الحدودية ويزيد من الانفتاح على العالم الخارجي.

وأضاف أن من مزايا القانون خلق فرص عمل واعدة للشباب الكويتي وتعزيز ميزانية الدولة والخزينة العامة بأرباح حقيقية ناتجة عن عمل تشغيلي واضح.

وأعلن عن أنه من هذا المنطلق تقدم بسؤال برلماني إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح حول هذا الموضوع باعتبار أن هذا القانون يدخل في صميم عمل السياسة العامة للحكومة وحتى يضع الحكومة أمام مسؤولياتها. وبين أن هناك دراسات جدوى لهذا القانون تبين أن المشروع مجد اقتصاديا ويساهم في تحقيق أرباح تصل إلى 140 مليون دينار، لافتا إلى أن المشروع مدرج في الخطة الإنمائية التي انتهت في سنة 2020، ومستمر في الخطة السنوية الحالية.

وانتقد جوهر ضعف التعاطي الحكومي مع المشروع والذي تصنفه ضمن المشروعات الاستراتيجية للدولة، حيث لا تتجاوز نسبة الإنجاز التحضيري له 30 في المئة، فضلا عن بطء تفعيل القانون وتأسيس الشركة، منوها بأن هناك دراسة لإنشاء شركة باسم (مستودعات العبدلي) أقرت في 2015.

وتساءل «هل بهذه الطريقة نستطيع فعلا أن نراهن على تنويع مصادر الدخل بخطوات واعدة وجريئة ومدروسة وأن ندخلها حيز التنفيذ بالسرعة الممكنة أمام هذه التحديات الكبيرة التي نواجها جميعا؟».

وشدد على أن هذا السؤال مطروح على سمو رئيس مجلس الوزراء باعتباره رئيس الحكومة المسؤولة عن السياسة العامة للدولة.

وأكد أن النواب سيستمرون في فرض مثل هذه المشروعات الإصلاحية ذات الجدوى الاقتصادية التي تنتفع منها الدولة والمواطن والشريك الاستراتيجي وتفعل دور القطاع الخاص بشكل عملي ومنطقي في حدود مسؤوليات مشتركة وموزعة بالتساوي على هذه الأركان الثلاثة.

وتمنى تجاوبا واضحا ودقيقا من الحكومة تجاه هذه التساؤلات لتحريك الاستحقاقات المتراكمة خصوصا أن الكويت مجتمع شباب بنسبة تفوق 70 في المئة ما يشكل ضغطا كبيرا على الخدمات العامة وفرص المستقبل في التوظيف والإسكان و غيرها من المتطلبات الأخرى.

فلاح الهاجري يسأل وزير الدفاع عن عدد العسكريين المجازين دراسياً في جميع التخصصات

فلاح الهاجري

وجه النائب د. فلاح الهاجري سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ أحمد الفهد،هذا نصه:انصافا للعسكريين المجازين دراسياً في وزارة الدفاع، وأسوة بما كان معمولا به قبل عام 2016 حيث كانت تمنح ترقية على رتبة (وكيل أول) للحاصلين على الشهادة الجامعية.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كم عدد العسكريين المجازين دراسياً في جميع التخصصات وترقوا إلى رتبة ملازم اختصاص أسوة بزملائهم في الجهات المماثلة؟

2 – هل عقدت الوزارة دورة تأهيلية ضباط "للوكلاء الأوائل والوكلاء الضباط" في مايو 2021؟ إذا كان الجواب الإيجاب ما سبب عدم عقد الدورة لمرة أخرى؟

3 – لماذا لا يكافأ العسكريون المجازون دراسياً والحاصلون على معدلات عالية بترقية استثنائية؟

4 – لماذا لا تكون الأولوية في الترشيح لدورة الضباط للعسكريين الجامعيين المجازين دراسياً؟

حمدان العازمي يوجه سؤالا مشتركا إلى جميع الوزراء حول عدد اللجان والفرق المشكلة

حمدان العازمي

وجه النائب حمدان العازمي سؤالا مشتركا إلى جميع الوزراء.

ونص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كشف بعدد اللجان والفرق المشكلة في وزاراتكم والجهات التابعة خلال السنوات الـ 5 الأخيرة، وأسماء أعضاء كل منها، ومدة أعمالها.

2 – هل تعمل هذه اللجان والفرق التي شكلت في الاجتماعات وفقاً للنصاب المقرر حسب تعليمات مجلس وديوان الخدمة المدنية؟ وما نتائج عمل هذه اللجان؟

3 – هل يوجد تضارب في أعمال هذه اللجان والفرق مع الاختصاصات الأصلية للوحدات التنظيمية العملية في الوزارات أو الجهات التابعة لكم؟

4 – هل تعقد هذه اللجان والفرق اجتماعاتها خارج أوقات الدوام الرسمي؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، هل توجد محاضر تثبت ذلك؟

5 – هل شكلت لجان لمراجعة أعمال وانعقاد هذه اللجان وفرق العمل لمتابعة مدى التزامها بالقوانين واللوائح وقرارات مجلس الخدمة المدنية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، يرجى تزويدي بصورة ضوئية من نتائج عمل لجان المراجعة.

6 – هل تم الالتزام بتعليمات ديواني المحاسبة والخدمة المدنية بالنسبة لعقد وعضوية وعمل هذه اللجان في الحضور وانصراف أعضائها؟

7 – كم بلغت الميزانية المصروفة لأعمال اللجان والفرق المشكلة خلال السنوات الـ 5 الأخيرة؟

فهد المسعود يوجه سؤالا إلى العوضي حول أحكام قضائية بحق موظفين في «هيئة الزراعة»

وجه النائب فهد المسعود سؤالا إلى ووزير الصحة د. أحمد العوضي، نصت على ما يلي:كما هو معلوم أن أحد أهداف الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية المحافظة على بيئة نظيفة من خلال الزراعات التجميلية وتحقيق أمن غذائي، إلا أنه لوحظ بأن هناك إهمالاً إداريا أدى إلى تراجع دور الهيئة، الأمر الذي يوجب تصحيح المسار وتصويب الأخطاء ومحاسبة المقصرين.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1هل يوجد موظفون في الهيئة صدر في حقهم أحكام قضائية نهائية، ووجهت إدارة تنفيذ الأحكام كتاباً إلى الهيئة، واستلمته الهيئة في تاريخ 17/7/2007 بوجود أحكام صادرة بحق عدد من موظفي الهيئة المرفوعة أسماؤهم من قبلكم.

2 –هل اتخذت الإجراءات القانونية بعزل من صدر بحقهم أحكام قضائية أياً كان منصبه؟

وهل منح أيٍّ منهم الضبطية القضائية؟

3 – لوحظ تدهور الزراعات التجميلية وعدم استمرار خطة التشجير في كثير من المدن والمناطق الجديدة (مدينة جابر الأحمد – ومدينة صباح الأحمد – والمسايل – وأبو فطيرة) وتدهور الزراعات في أغلب شوارع الكويت والتركيز على (الكونا كابرس)، مع العلم أنه صدر قرار بعدم زراعة (الكونا كابرس) لخطورته على البنية التحتية للبلاد.

يرجى تزويدي بصورة ضوئية من جميع العقود الخاصة بالزراعة التجميلية في المناطق السكنية والطرق السريعة، وآلية العمل لتطبيق هذه العقود، وصورة ضوئية من الغرامات التي وقعت على الشركات المتقاعسة خلال السنتين الماضيتين.

4 – هل يوجد ربط بين ديوان الخدمة المدنية والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية في شأن حضور وانصراف الموظفين؟ في حالة الإجابة الإيجاب أو النفي يرجى تزويدي بجميع المخاطبات التي تثبت صحة الإجابة، والإجراءات التي اتخذت حيال هذا الموضوع.

5 – كم عدد الموظفين الذين يعملون في المراكز الخارجية (قطاع الثروة السمكية – وقطاع الثروة النباتية الوفرة – والعبدلي والخيران)؟ مع تزويدي بكشوفات بصمة الحضور والانصراف خلال العامين الماضيين.